حركة حماس والحكم

(أ) - حماس ما قبل تأسيس السلطة :

قبل منشأ حركة حماس ، كانت هناك مجموعات تحاول نشر الدعوة الإسلامية مرتبطة بحركة الإخوان المسلمين في مصر ، وقد قامت بتأسيس بعض الجمعيات الخيرية أبرزها «المجمّع الإسلامي» ثم «الجامعة الإسلامية» في نهاية العقد السبعين من القرن الماضي ، وقد كان همها الأسامي تهيئة المواطنين ، ونشر الدعوة وتعزيز الثقافة الإسلامية بين أوساط الشباب .

لم تكن مسألة التحرر الوطني والكفاح ضد الاحتلال قد تبلورت لدى تلك المجموعات الدعوية ، في حينه إلى أن جاءت الانتفاضة الشعبية الكبرى في ٨٧-١٩٩٣ ، والتي انخرطت فيها قطاعات وفئات اجتماعية وسياسية متنوعة وعديدة ، الأمر الذي أحرج المجموعات الإسلامية ، خاصة وأنها كانت قد اصطدمت بالقوى الوطنية والعلمانية المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية بالعديد من الجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات مع الاحتلال في حينه ، وأبرز تلك التصادمات كانت في جامعات بيرزيت والنجاح والجامعة الإسلامية والاعتداء على جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وذلك في نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن من القرن الماضي .

لقد كان موقف القوى الوطنية والديمقراطية المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية محرجاً لقيادة المجموعات الإسلامية في حينه خاصة صمود المقاومة الوطنية الفلسطينية في بيروت عام ١٩٨٢ ، وبعد سلسلة التحركات الكفاحية والوطنية التي خاضتها قوى منظمة التحرير الفلسطينية بالأراضي المحتلة وذلك عبر المؤسسات الوطنية ، واللجان

الشبابية والعمالية والنسوية العديدة التي تشكلت في الأراضي المحتلة ، كأذرع جماهيرية لقوى المنظمة تستطيع تعبئة وحشد الجماهير للكفاح الشعبي في مواجهة الاحتلال العسكري ، وإفرازاته من روابط القرى وإدارة مدينة ، وغيره من الإفرازات التي كانت تقاومها الحركة الوطنية ، في الوقت الذي لم تكترث في مواجهتها المجموعات الإسلامية ذات الصلة بالمجمع الإسلامي وذات التواصل مع حركة الإخوان المسلمين .

وفي إطار تجاوز الحرج الذي وقع على المجموعات المذكورة وبعد أن بدأت تنشأ مجموعات إسلامية أخرى مثل «الجهاد الإسلامي» تمارس المقاومة والكفاح ضد الاحتلال ، ونتيجة للعمق الشعبي للانتفاضة ، فقد قررت المجموعات الإسلامية المرتبطة بالمجمع الإسلامي وذات العلاقة بحركة الإخوان المسلمين من تأسيس حركة حماس في بداية الانتفاضة الأولى ، وقد انخرط أعضاؤها في النضال الشعبي كجزء من الفاعليات التي أفرزتها الانتفاضة كما تم تشكيل بعض المجموعات المسلحة ، والتي لعبت دوراً هاماً في مواجهة الاحتلال وإزعاجه وخاصة عبر عملية اختطاف لأحد الجنود الإسرائيليين في حينه .

ورغم التحول النوعي الذي أحدثته الانتفاضة على فكر وسلوك مجموعات الإخوان المسلمين في الوطن عبر تأسيس حركة حماس والانخراط في الكفاح الوطني لمواجهة الاحتلال ، فإن حركة حماس كانت حريصة على عدم الانخراط في أية اطر وهياكل ومؤسسات تابعة أو ذات صلة بالمنظمة ، فقد رفضت الانضواء في إطار «القيادة الوطنية الموحدة» التي تشكلت من القوى الرئيسية المنخرطة في إطار «منظمة التحرير الفلسطينية» ، وخاصة (فتح ، والجبهة الشعبية ، والجبهة الديمقراطية ، والحزب الشيوعي « حزب الشعب لاحقا »)[1] .

(١) الصالحي ، بسام ١٩٩١ ، حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من ٦٧ – ٩١ – مركز القدس للإعلام والاتصال ، ص ٤٠.

من هنا برزت فكرة المشروع الموازي أو البديل التي كانت حركة حماس تعمل في سبيله في إطار بنية المجتمع الفلسطيني ، وقد كانت هناك أيام نضالية محددة من قبل القيادة الموحدة « قاوم » وأخرى محددة من قبل حركة المقاومة الإسلامية « حماس » .

كان المبرر أمام حركة حماس لعدم الانخراط في الأطر التابعة للمنظمة ، أن الأخيرة هي علمانية وأن ميثاق الحركة يطالب بتحرير كامل فلسطين من النهر إلى البحر أما برنامج المنظمة فهو محدد بالبرنامج المرحلي القائم على إقامة الدولة في حدود عام ٦٧، رغم ذلك فقد جرت بعض المباحثات بين كل من قيادتي فتح وحماس وفي الخرطوم في عام ١٩٩٣ ، ضرحت فيها حماس استعدادها للانخراط في المنظمة ،إذا حصلت على ٤٠٪ من عضوية مؤسساتها وخاصة المجلس الوطني ، إلا أن تلك المباحثات لم تستكمل بسبب رفض قيادة فتح لهذا الاقتراح ، وبسبب وجود متغير سياسي جديد تجسد في توقيع اتفاق «أوسلو» ، في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ .

ربما يعكس ما حصل من مباحثات ثنائية بداية تغير في موقف قيادة حماس وأن استعداديتهم للمشاركة في هيئات المنظمة مشروط بالاعتراف بقوة حماس الميدانية ، وضرورة انعكاس ذلك في الأطر التمثيلية لها، حيث لم يتم التركيز بالمباحثات على الطابع السياسي والفكري للمنظمة بقدر ما كان التركيز يتجسد بنسب التمثيل[1] .

(ب) - حماس والسلطة الفلسطينية :

عارضت حركة حماس توقيع «اتفاق أوسلو» ، واعتبرته ضربة للانتفاضة بإنجازاتها وتضحياتها ، وانتقدت ورقة الاعتراف المتبادل حيث قامت قيادة المنظمة بالاعتراف بدولة إسرائيل ، في الوقت لذي لم تقم الحكومة الإسرائيلية في حينه

(١) غوشة ، إبراهيم – كتاب بعنوان « المئلغة الحمراء » مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – الطبعة الأولى – الموقع الالكتروني www.alzaytouna.net بتاريخ ٧/ ١١/ ٢٠٠٨ ، ص ٣٠.

بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وخاصة حقه في تقرير المصير ، وقد اقتصر الأمر على اعتراف حكومة إسرائيل بالمنظمة ، كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين .

واستناداً للاشتراطات الأمنية التي تضمنها «اتفاق أوسلو» ، فقد تعرض قادة وكوادر حماس للملاحقة من قبل قيادة فتح، التي شكلت ، في حينه ، أي بعد عام ١٩٩٣ ، السلطة الوطنية الفلسطينية إفرازًا لاتفاق أوسلو .

لقد تم ملاحقة المجموعات المسلحة والسياسية والمنظمات الاجتماعية والخيرية التابعة لحركة حماس وقد بلغت هذه الملاحقة ذروتها في عام ١٩٩٦ ، حيث تم تفكيك العديد من المجموعات والجمعيات وقد استهدفت قيادة حماس بالاعتقال على أيدي الأجهزة الأمنية العديدة التي تشكلت كأذرع تنفيذية للسلطة الفلسطينية في ذلك الوقت .

لقد تركت تلك الفترة تراكمات نفسية غاضبة في أوساط حركة حماس ولدى قيادتها التي استهدفت جراء سياسية الملاحقة والقمع الممارسة من قبل أجهزة السلطة الأمنية ، وقد تفككت حماس ،على الأقل على المستوى العلني ، وقد قامت قيادة السلطة بتوزيعها على منظمات وأحزاب لها مقراتها العلنية والواضحة وذلك بهدف إضعاف حماس ، وإبقاء أعضائها تحت سيطرة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية .

لقد أثارت تلك الفترة نقاشات حادة بين أوساط وقيادة حركة حماس وذلك على أثر الإعلان عن الانتخابات النيابية العامة التي جرت في يناير عام ١٩٩٦ ، وقد تمحورت مجموعة من كوادر الحركة في إطار تنظيمي جديد سمى : « حزب الخلاص الإسلامي » ، حيث اجتهد قادة هذا الحزب الجديد الناشئ عن انسحاب بعض الكوادر والقيادات من حركة حماس ، مطالبين ضرورة المشاركة بالانتخابات التشريعية الأولى من أجل حماية الحركة من الابتزاز ، والضغط ، والملاحقة السياسية

والأمنية التي تعرضت له في ذلك الوقت وعلى أمل أن العضوية في المجلس التشريعي ستعطى أصحابها الحصانة للمشاركة بالحياة الوطنية والديمقراطية بصورة علنية بديلاً لإجراءات الملاحقة والقمع الممارسة من قبل أجهزة أمن السلطة ، إلا أن هذا الاجتهاد لم يكتب له النجاح ، وقد استطاعت قيادة السلطة بدلاً من ذلك استمالة بعض العناصر والأفراد عبر دعمهم بصورة فردية والإيعاز لقواعد فتح بالتصويت لهم من أجل إنجاحهم في بعض الدوائر الانتخابية في الضفة والقطاع ، وبالتالي فقد تم استمالة تلك العناصر لصالح القيادة المتنفذة بالسلطة ، ومنهم النائب عماد الفالوجي المرشح عن دائرة الشمال في محافظات غزة والنائب طلال سدر المرشح عن دائرة الخليل بالضفة الغربية .

استمرت حركة حماس في الوضع المحجم والمراقب من قبل السلطة ، رغم حملات الإدانة والاستنكار التي قامت به منظمات المجتمع المدني ديمقراطية التوجه في إطار رفضها لمحكمة أمن الدولة التي تشكلت عام ١٩٩٤ بمباركة الأوساط الرسمية الدولية وخاصة الأمريكية في حينه ، والتي كانت الأداة القانونية للتحجيم ومراقبة ومتابعة واعتقال قادة وكوادر عناصر من حركة حماس في ذلك الوقت ، وقد انتقدت قوى المجتمع المدني ظاهرة الاعتقال السياسي وتكميم الأفواه والانقضاض على مؤسسات الحركة وملاحقة كوادرها ، مؤكدة ضرورة تجاوز تلك الانتهاكات وذلك عبر استمرارية المطالبة بتطبيق سيادة القانون والفصل بين السلطات وبلورة آليات للمسائلة والمحاسبة وضمان حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وصيانة مبدأ التعددية السياسية والحزبية[1] .

(١) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - ورقة موقف / حول إصلاحات السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٢.

قاطعت حركة حماس الانتخابات التشريعية ورأت أنها تتم تحت سقف اتفاق أوسلو بما أن تلك الانتخابات هي لمجلس سلطة الحكم الذاتي وليس لسلطة ذات سيادة ، وقد قاطعت بعض القوى اليسارية، وخاصة الجبهتان الشعبية، والديمقراطية لأسباب شبيهة أيضاً[1].

ويذكر أن هيئة علماء المسلمين وهي عبارة عن هيئة تصدر الفتاوي وتستمد منها حماس استشاراتها وتبني عليها مواقفها السياسية كانت قد أفتت بعدم شرعية المشاركة بالانتخابات لأسباب دينية ايضاً عدا السبب السياسي المذكور[2] .

(ج) - حماس والانتفاضة الثانية . سبتمبر ، ٢٠٠٠ :

كانت الانتفاضة الثانية التي تفجرت في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ نتاجاً طبيعياً لفشل مباحثات كامب ديفيد والتي قام من خلالها الرئيسي الأمريكي بيل كلنتون باستضافة كل من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس وزراء الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك عبر مباحثات مكثفة في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ .

رغم ما أشاعته الماكينة الإعلامية الإسرائيلية المدعومة أمريكياً من أن العرض الإسرائيلي كان كريماً وأن الرئيس الفلسطيني هو الذي يتحمل المسؤولية بالرفض وإضاعة الفرص ، فإن أية نظرة تمحيصية « للعرض » كانت تشير إلى أنه منقوص ولا يرتقي إلى برنامج الحد الأدنى الفلسطيني ، حيث تريد إسرائيل إبقاء الكتل الاستيطانية الضخمة ، وضم قطاع واسع من القدس وكذلك ضم منطقة الأغوار والتي تشكل حوالي ٢٣ ٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية ، وذلك عبر التحايل واستئجارها لمدة

(١) خالد، تيسير – الانفصال مخطط جهنمي - الحوار المتمدن – العدد ١٠٥١ – ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(٢) د. الحروب خالد – كامبردج مقال بعنوان « الفتوى الدينية والسياسية : الاستفتاء الفلسطيني جريدة الأيام ١٩/ ٥/ ٢٠٠٨ ، ص ٢٢.

٩٩٩ سنة ، وإجراء عملية تبادل للأراضي لـالحصول على الأراضي الوفيرة والغنية بالمياه والموارد الزراعية واستبدالها بـأراض جرداء في صحراء النقب ، بهذا إلى الإبقاء على مناطق عسكرية إسرائيلية في نقاط ومرتكزات أساسية في الضفة ، واستخدام الأجواء ، والتشديد على عملية «التنسيق الأمني» ، لضرب مجموعات المقاومة .

أما بالنسبة للاجئين فلا يوجد إقرار بحق العودة ، ولكن سيسمح لبعض الحالات والتي سيتم الاتفاق عليها بالدخول كحالات إنسانية و(جمع شمل) بما لا يؤثر على التوازن الديموغرافي في إسرائيل ، مع السماح بحق العودة في أراضي عام ١٩٦٧ ، أو في المناطق التي سيتم منحها للفلسطينيين ، في إطار تبادل الأراضي ، أي في منطقة جنوب النقب بالقرب من مدينة رفح ، وكان يقصد من ذلك لاجئي لبنان، أما باقي اللاجئين فيمكن تشكيل صندوق لمساعدتهم ، ماليًا ، وحث العديد من بلدان العالم لاستيعابهم كلاجئين ، وذلك على طريق تصفية هذه القضية بصورة تامة .

لقد اتضحت معالم الفهم الإسرائيلي للتعامل مع السلطة بوصفها أداة للتنسيق الأمني من جهة ومن أجل الإشراف على السكان الفلسطينيين من جهة ثانية ، أي في إطار تجاوز العبء المادي والتكلفة التي كانت تقع على عاتق الاحتلال وتسليمها للسلطة التي أصبحت تسيِّر مسيرتها الإدارية أموال الدول المانحة وذلك عوضاً عن الاستحقاقات المفروضة على دولة الاحتلال وفق «وثيقة جنيف الرابعة» التي تلزم الاحتلال بواجبات تجاه الشعب الذي يقع تحت الاحتلال الأمر الذي وجد به هذا الاحتلال مخرجه عبر إزاحة تلك الأعباء على السلطة مركزاً على أولوية وأهمية «التنسيق الأمني» وحاثاً الدول المانحة على تقديم المساعدات المالية لها .

كما قام الاحتلال بتوفير مجموعة من التسهيلات لشريحة قيادية نافذة على المستويات الاقتصادية والإدارية ، الأمر الذي ساهم في انتعاش وتعزيز ظاهرة

الفساد بالسلطة الفلسطينية عبر هدر المال العام واستخدام السلطة والنفوذ كمرتكز ووسيلة لتحقيق المكتسبات والاحتكارات والامتيازات الفردية والخاصة ، وذلك على حساب السواد الأعظم من الفقراء[١] .

نقول : إن تلك المعالم من التصور الإسرائيلي اتضحت بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في ٤/ ٥/ ١٩٩٩ ، حيث لم تنته بإعلان الدولة المستقلة كما كان متوقعاً ، بل إن قيادة السلطة رفضت اقتراح بعض القوى والفصائل الفلسطينية بإعلان الدولة في حدود عام ١٩٦٧ من جانب واحد لقناعتها بصعوبة تحقيق ذلك في إطار التراكمات والمتغيرات التي حققت على تركيبة السلطة بحيث إن استمراريتها أصبحت مشروطة باستمرارية رضى إسرائيل ، وعدم توتير العلاقة معها من جهة واستمرارية ضخ أموال الدول المانحة من جهة أخرى ، الأمر الذي أبرز طابع السلطة المنكشف .

لقد أدى تشكيل السلطة إلى خلق حالة من الاستقطاب بين شريحة بيروقراطية وكمبرادورية نافذة وبين السواد الأعظم من الفقراء وبدأت الطبقة الوسطى بالتفكك وذلك في إطار الحراك الاقتصادي والاجتماعي في بنيتها فقد انزاح البعض إلى المواقع القيادية النافذة المرتبطة بالحكم « السلطة » وبعض ثان منها انزاح إلى مؤسسات أخرى مثل القطاع الخاص وشريحة الموظفين العليا في المؤسسات الدولية والأهلية المختلفة ،أما القسم الثالث فقد انحدر إلى الواقع الاجتماعي الفقير[٢] .

لقد استفادت حماس من حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي وخاصة تبلور

(١) أبو رمضان ، محسن – كتاب بعنوان « التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم » رام الله فلسطين – ٢٠٠٨ ص ٦٧.

(٢)هلال ، جميل النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو/ دراسة تحليلية نقدية – ٢٠٠٦ – طبعة ٢ مؤسسة مواطن ص ١٣٠.

ظاهرة الفساد في السلطة ، وقد عملت على توفير شبكة من المنظمات الأهلية، والخيرية ، والاجتماعية ، في إطار تقديم الخدمات للفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمَّشة ، حيث أعلنت عن نفسها حركة لمعارضة السلطة ورفض توجهاتها السياسية بما يتضمن رفض أدائها الإداري والمالي الذي افتقر إلى المحاسبة والمصداقية وتميَّز باستخدام الموقع والنفوذ لتحقيق المكتسبات الفردية والنفعية ، خاصة أن حركة فتح قد اندمجت بالكامل في بنية السلطة الإدارية والأمنية وبالمقابل فإن قوى اليسار ورغم معارضتها اللفظية لاتفاق أوسلو إلا أن معظم كوادرها وعناصرها انخرطوا بالتركيبة الوظيفية للسلطة وإن كان البعض يميز نفسه عبر عدم المشاركة بالوزارة كتعبير سياسي إلا أن مشاركة كوادره وعناصره كانت موجودة في معظم المستويات الإدارية عدا الوزير أو وكيل الوزارة، علماً بأن بعض قوى اليسار أصبح عضواً دائماً في أية حكومة سواءً جديدة أو عبر تعديل وزاري معين .

امتنعت كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية من المشاركة بالوزارة (الحكومة) إلا أنه كان لها نصيب من المشاركة في البنية الإدارية والأمنية للسلطة مفسرين ذلك بأنه استحقاق وطني بما أنهم أعضاء في م.ت.ف.، كما أن بعض الأحزاب اليسارية قد شارك بالوزارة وخاصة «حزب الشعب» و«جبهة النضال»، وحركة «فدا»، وذلك في معظم الحكومات التي تشكلت خلال وجود السلطة الفلسطينية ، برئاسة حركة فتح .

وعليه ففي الوقت الذي لم تستطع قوى اليسار الإعلان عن نفسها كحركة معارضة استطاعت حركة حماس أن تعلن عن نفسها معارضة ،وأن تحتضن القاعدة الاجتماعية الفقيرة المتضررة من ظاهرة الفساد واحتكار السلطة ، علماً بأن القوى اليسارية استمرت في الاندماج بالبنى الإدارية للنقابات والأطر الاجتماعية التابعة

سواءً للمنظمة أو للسلطة، كما أنها لم تقف وراء التحركات الشعبية الرافضة للفساد أو ارتفاع الأسعار أو سوء الأداء أو الاحتكارات ،رغم الأصوات التي كانت تعلن بين الفينة والأخرى إلا أنها كانت محدودة و محكومة بسقف لا يمكن تجاوزه في إطار تبرير قوى اليسار بأنها جزء من م.ت.ف. وبأن الصراع الوطني هو مع الاحتلال وأنه لم يأت الوقت لإبراز القضايا الاجتماعية وحقوق المواطنين ، حيث إن الأولوية ما زالت للقضية التحررية والوطنية .

هذا رغم أن أدبيات هذه القوى كانت تركز على حالة التداخل بين المهمات الاجتماعية الديمقراطية من جهة والوطنية التحررية من جهة ثانية إلا أنه بالممارسة لم تجر إثارة القضايا الاجتماعية والحقوقية للمواطنين الأمر الذي عزز حالة الفراغ والتي ملأته حماس ، في إطار مشروعها الموازي أو البديل ، علماً بأن حركة حماس لم تقم هي الأخرى بإجراء فاعليات اجتماعية تساهم بالضغط والتأثير على صناع القرار ، لاعتماد تشريعات وقوانين لصالح الفقراء والمهمشين أو قضايا الحقوق والحريات ، ولكنها استثمرت هذا الاحتقان في عملية التهيئة والتعبئة الفكرية والسياسية والبناء التنظيمي تحضيراً لمرحلة تتمكن منها الحركة من فرض شروطها في إطار المعادلة الوطنية أي في بنية المنظمة أو السلطة[1] .

لقد حاول الرئيس الراحل ياسر عرفات استثمار حركة حماس وباقي قوى المعارضة إثر فشل مباحثات كامب ديفيد الثانية واندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ ،حيث قام عرفات بالإفراج عن القادة العسكريين لحماس من السجون والإيعاز لقادة الحركة وكذلك لباقي فصائل المقاومة ، بالتحرك لمقاومة

(١) محيسن ،تيسير – رؤى التنظيمات السياسية وأدوارها في مستقبل تنمية قطاع غزة – قراءة تحليلية – قطاع غزة بعد الانسحاب دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية ، برنامج دراسات التنمية – جامعة بير زيت، تموز/ يوليو٢٠٠٦ص ١٢٦.

الاحتلال ، ظناً من عرفات بأنه يقوم باستخدام أوراق القوة لديه باتجاه تحسين توازنات القوى على طريق فرض شروط التسوية الأكثر ملاءمة لحقوق الشعب الفلسطيني من العرض المقدم في كامب ديفيد الثانية .

لقد استثمرت حركة حماس اللحظة السياسية الجديدة وقامت بإعادة بناء قواها العسكرية وخلاياها وقد نفذت سلسلة من العمليات الاستشهادية « التفجيرية» في أماكن مختلفة مزدحمة بالسكان في إسرائيل وخاصة بالمدن الرئيسية ، الأمر الذي أدى إلى استدراج ردود فعل عنيفة وتفاعلات شديدة في البنية السياسية الإسرائيلية كان أحد إفرازاتها صعود شارون وسقوط باراك وقيام الأول بالعمل على تدمير البنية التحتية والمؤسساتية للسلطة من مقرات وزارية وأمنية مستكملاً ما كان قد بدأ به الثاني ،كما قامت قوات الاحتلال باجتياح الضفة الغربية في مطلع نيسان/ أبريل ٢٠٠١ ، مشددة الحصار على الرئيس عرفات داخل المقاطعة ومعلنة بأنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط باتجاه إضعاف هذه القيادة أو تطويعها أو المساهمة في إفراز قيادة جديدة « معتدلة» بدلاً منها .

قامت اللجنة الرباعية بالضغط على الرئيس عرفات مرددة شعار «الإصلاح» وهي كلمة حق أريد بها باطل ، مستغلة حالة الاختلال الإداري والمالي والفساد والحصار السياسي والجغرافي للرئيس عرفات، حيث ضغطت باتجاه تبني القانون الأساسي الفلسطيني ، باستحداث منصب رئيس وزراء يحصل على صلاحيات محددة على حساب صلاحيات رئيس السلطة ، كما تم تعديل وزير للمالية من أجل ضبط عملية الإنفاق الحكومي وتوحيد الميزانية وتجاوز حالة الاحتكارات والفساد وسوء الأداء ،المالي والإداري في حينه.

تفاعلت قوى المجتمع المختلفة مع شعار الإصلاح فقد شكلت الوزارة لجنة

للإصلاح تكونت من شخصيات عامة عبرت عن قطاعات سياسية واجتماعية وحقوقية وأكاديمية مختلفة .

كما قدم المجلس التشريعي ورقة عمل وصاغت الوزارة خطة المائة يوم للإصلاح الإداري والمالي ، ولكن رغم هذا الحراك فإنه لم تجر عمليات جذرية في البنية الهيكلية والإدارية والأمنية ولم تأخذ آليات المحاسبة والمساءلة دورها ، إلا أنه بدأت تتبلور قيادة « معتدلة» متكيفة إلى حد بعيد مع شروط «الرباعية» ، وأصبحت تنازع الرئيس عرفات الصلاحيات مقدمة نفسها بديلاً إلى أن فشلت تجربة السيد محمود عباس في رئاسة الوزراء معللاً السبب بالاحتلال والحواجز والمعيقات من جهة ولحالة التفرد التي يتحمل مسؤوليتها الرئيس عرفات والذي لم يلتزم بالقانون الأساسي[1].

وفي ظل الاضطراب الذي صاحب السلطة قيادة وبنية وتركيبة وأداء ، صعدت حركة حماس من مقاومتها للاحتلال وقد زاد ذلك من تأثيرها ونفوذها الاجتماعي حيث خرج مئات المتظاهرين للتضامن مع جمعيات حماس والتي بلغت ثلاث وعشرين جمعية في عام ٢٠٠٣ والتي تعرضت للإغلاق وتجميد حساباتها في البنوك استجابة إلى شروط الرباعية وخاصة الأمريكية منها والتي كانت تسير في برنامج يعتمد « مكافحة الإرهاب » شعارًا له معتبراً أن عدوه المركزي يكمن في الحركات الإسلامية والجهادية في الوطن العربي ومنها حركة حماس في فلسطين .

علماً بان منظمات المجتمع المدني ديمقراطية التوجه قد تضامنت مع جمعيات حركة حماس كما قامت بعض مراكز حقوق الإنسان بالدفاع عن حماس أمام المحكمة الفلسطينية العليا التي أصدرت قراراً قضى بإعادة افتتاح تلك الجمعيات

(١) عباس محمود « أبو مازن » بعضاً من الحقيقة : كتاب أبيض « – الموقع الإلكتروني دنيا الرأي – » بتاريخ ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٣. www.pulpit.alwatanvoice.com

وإزالة الحجز عن موارد وأموال تلك الجمعيات ، أيضاً[1].

شكلت وفاة الرئيس عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ ، مرحلة جديدة من حيث توفر الفرصة لصعود القيادة « المعتدلة » لتبوء قمة الهرم القيادي في مؤسسات السلطة وقد تعزز ذلك في فوز الرئيس محمود عباس بالانتخابات الرئاسية التي تمت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ .

قاطعت حركة حماس تلك الانتخابات ، وفي نفس الوقت شككت في مصداقيتها مؤكدة أنه لم يشارك بالانتخابات سوى نسبة محدودة لا تشكل الأغلبية من الذين لهم حق الانتخابات ، وقد كان سبب المقاطعة المعلن يكمن في أن تلك الانتخابات هي استمرار لمسار أوسلو وبأن الحركة تحت الملاحقة الاحتلالية، الأمر الذي لا يمكّنها من المشاركة بحرية في تلك الانتخابات.

ورغم تقدم بعض المتنافسين للرئاسة في تلك الفترة من القوى ذات التوجه الديمقراطي أو اليساري فإن حماس لم تقم بدعم أي من تلك القوى المعارضة ، وقد امتنعت بالكامل عن التوجه إلى صندوق الاقتراع ، حيث يعكس هذا السلوك استمرارية موقف حماس المعارض للمشاركة بالسلطة بما أن انتخاباتها تتم تحت سقف «اتفاق أوسلو».

كان توقيع حركة حماس على وثيقة «لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية» والتي كانت مشكلة تحديداً في قطاع غزة من جميع القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، تلك الوثيقة التي تمت في آذار / مارس ٢٠٠٥ ، بداية التوجه الإيجابي والجاد من قبل حركة حماس للمشاركة في مؤسسات السلطة (الحكم) ،

(١) مظاهرات في غزة ضد تجميد حسابات الجمعيات الخيرية - موقع BBC الالكتروني بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٨.

حيث تضمنت الوثيقة برنامجاً سياسياً يشكل برنامج الحد الأدنى المتفق عليه وطنياً، كما كانت تتضمن الموافقة على المشاركة بالانتخابات التشريعية او النيابية الثانية والتي تم تحديد تاريخ لها يوم ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦ ، كما تم الاتفاق على إبرام تهدئة مع الاحتلال لتهيئة الأجواء وتوفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات، هذا إلى جانب الاتفاق على إعادة بناء وتطوير م .ت.ف.[1].

لقد صاحب تلك الفترة حالة من ازدواجية السلطة الميدانية على الأرض ففي الوقت الذي كانت هناك وزارات ومقرات أمنية رسمية تابعة للسلطة بقيادة الرئيس عباس وحركة فتح ففي المقابل كانت هناك تشكيلات عسكرية ومؤسسات مدنية تابعة بالكامل لحركة حماس .وفي الوقت الذي كان يدور في فلك حركة فتح بعض الفصائل خاصة المنضوية رسمياً في تركيبة الحكومة، فإن حركة حماس شكلت قطباً لفصائل أخرى ، الأمر الذي عمق من حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي في نفس الوقت ، مع استمرار ضعف قوى اليسار بسبب ضعف دوره الاجتماعي وارتباطه بالتركيبة البيروقرطية والإدارية للسلطة ونتيجة لعدم نجاحه في توحيد ذاته بسبب الخلافات الفئوية والذاتية رغم تقارب وجهات النظر المعبَّر عنها في الوثائق ، والمواقف ، والرؤى .

كانت حالة الفلتان الأمني التي سادت قطاع غزة نتاجاً طبيعياً لحالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي من جهة وفي نفس الوقت مؤشراً هاماً على زيادة ضعف قيمة وهيبة السلطة في نظر المواطنين في إطار فقدان هيبة سيادة القانون .

أصر الرئيس عباس على مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية التي حدد تاريخها في ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦ رغم بعض الأصوات سواءً الدولية أو المحلية التي

(١) راجع وثيقة اتفاق القاهرة– ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

كانت تحذره من ذلك، حيث كان يرمي إلى استيعاب الحركة وجعلها مكوناً من مكونات بنية النظام السياسي الفلسطيني ، خاصة أن عباس هو ومعظم المتابعين والمراقبين كانوا يتوقعون أن تبقى حماس حركة معارضة ليس إلا داخل المجلس التشريعي بحيث لا تتجاوز نسبتها ٤٠٪ من الأعضاء.

جاءت النتيجة على عكس كل التوقعات ، فقد فازت حركة حماس بأغلبية كاسحة بنسبة كبيرة حازت بموجبها على ٧٤مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي ساعدها في ذلك قانون الانتخابات الذي يجمع بين الدوائر والتمثيل النسبي وحازت حركة فتح على ٤٥ مقعدًا من مقاعد المجلس التشريعي لتصبح حزب المعارضة الرئيسي بعد ما كانت الحزب الحاكم وبلا منازع خلال أكثر من عشر سنوات أي في الفترة الزمنية ما بين عقد الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦ والثانية عام ٢٠٠٦ ، كما توزعت باقي الأصوات على القوى اليسارية والليبرالية والديمقراطية .

فقد حصلت «قائمة الشهيد أبو علي مصطفى» على ثلاثة مقاعد و«كتلة فلسطين المستقلة» برئاسة د. مصطفى البرغوثي أمين عام «المبادرة الوطنية» على مقعدين أما كتلة «البديل» والتي تكونت من تحالف كل من «الجبهة الديمقراطية» و«حزب الشعب» و«فدا» فقد حصلت على مقعدين ، وحصلت «كتلة الطريق الثلاث» برئاسة د. سلام فياض على مقعدين أيضاً ، كما لم تنجح العديد من القوائم من اجتياز نسبة الحسم[1].

وقد قبعت أسباب عدة وراء ذلك كان منها القانون الانتخابي الذي جمع بالمناصفة بين كل من التمثيل النسبي والدوائر ، حيث كان هذا القانون لصالح حركة حماس ، كما

(١) مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان « قراءة إحصائية سياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦» – كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

أن ظواهر الفساد والفلتان الأمني ، وإخفاق وتعثر مسار المفاوضات المباشرة الناتج عن «اتفاق أوسلو» وعدم الوصول إلى أية نتيجة عملية على الأرض بل بالعكس زيادة الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس وسياسة المعازل الممارسة من قبل الاحتلال قد عمقت القناعة الشعبية بعدم جدوى هذا المسار في الوقت الذي أدت المقاومة إلى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ، كما كانت تروج حركة حماس .

ويذكر أن حركة حماس استفادت من الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة والذي تم في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ ، واعتبرته نتاجاً للمقاومة، ورغم الجهد الذي قامت به السلطة ورموزها السياسية والأمنية فإن الجماهير لم تقتنع بأن هذا الانسحاب هو نتاج مسار المفاوضات ، خاصة أنه لم يجر تعديلاً ملموساً على حياة المواطنين في قطاع غزة بعد الانسحاب فقد استمرت سياسة الاحتكارات وبقيت رموز السلطة تمسك بمفاتيح الإدارة والأمن والاقتصاد كما كان في السابق ، علماً بأن الانسحاب قد جاء وفق الرؤية الصهيونية الاستراتيجية والناتجة عن مؤتمر هرتسيليا في ١٩٨٨ ، والذي تضمن تحقيق فكرة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة ، حيث إن الضفة الغربية هي قلب المعركة الحيوية لإسرائيل لأسباب عقائدية وجيوسياسية وهذا يختلف عن قطاع غزة ، والذي لم يكن يوماً مرغوباً به إسرائيليا بما أنه يشكل مساحة محدودة لا تتجاوز ٣٦٥كم يقطنها حوالي ٤٠٪ من عدد سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أي حوالي ١,٥ مليون نسمة[١].

وعليه فإن زيادة النفوذ الشعبي والسياسي لحركة حماس ووصولها إلى قناعة مؤداها ضرورة المشاركة في السلطة بالاستناد لهذا النفوذ المتسلح بالتضحيات من

(١) مركز جافي للدراسات جامعة تل أبيب تاريخ الإصدار ١٩٨٩ بعنوان « الدولة الفلسطينية » ص ٢١.

الشهداء والأسرى والجرحى هو الذي أدى لهذا التحول النوعي والذي وجد ترجمته بتوقيع الحركة على وثيقة آذار/ مارس ٢٠٠٥ في القاهرة، والتي تضمنت في أحد بنودها إجراء الانتخابات والتي تم تحديد موعد لها في ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦.

علماً بان المضمون السياسي لتلك الانتخابات لم يتغير فلم تتحول السلطة إلى دولة ذات سيادة ولم يعد المجتمع الدولي يأن الانتخابات ستكون لبرلمان الدولة مثلاً فهي بقيت انتخابات في إطار وتحت سقف «اتفاق أوسلو» أي لسلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود.

وفي الوقت الذي أصدر مجلس الفتوى من هيئة علماء المسلمين قراراً برفض المشاركة في الانتخابات التشريعية التي تمت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، أصدر ذات المجلس قراراً بضرورة وأهمية المشاركة في الانتخابات التي حدثت في كانون الثاني/ يناير٢٠٠٦ ، الأمر الذي يشير إلى أن التفسير والتبرير العقائدي وإيجاد المسوغات يتبع التوجه الناتج عن القرار السياسي للحركة [1].

(د) . حركة حماس وتداعيات الانتخابات التشريعية في يناير /٢٠٠٦:

في الوقت الذي فاجأت حركة حماس الرأي العام بنتائج فوزها الكاسح بالانتخابات النيابية العامة التي تمت في ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦ ؛ فإن الانتخابات وتداعياتها جاءت على عكس توقعات المراقبين والباحثين في الشأن السياسي والاجتماعي ،حيث كان هناك توقع أن تشكل الانتخابات مدخلاً صحيحاً لإنهاء حالة التشرذم والازدواجية في السلطة التي كانت مكرسة ميدانياً في قطاع غزة ، وأن تساهم في إنهاء حالة الفلتان الأمني وتثبيت أسس سيادة القانون .

(١) الحروب – المرجع السابق .

قامت حركة حماس بتشكيل حكومة خالصة من أعضاء حماس وهي الحكومة العاشرة بعد رفض الكتل البرلمانية الأخرى وخاصة أعضاء حركة فتح في المجلس التشريعي المشاركة في الوزارة وقد كان مبرر الكتل البرلمانية الأخرى بالمقاطعة وعدم المشاركة يكمن في الاختلاف على البرنامج السياسي للحكومة.

ورغم ما تم من تسليم رسمي ذي طابع بروتوكولي للوزراء الجدد من حركة حماس من قبل وزراء الحكومة السابقة فإن ذلك لم يترجم إلى قيام حركة فتح بلعب دور المعارضة الرسمية والتسليم بالتالي لحركة حماس بإدارة شؤون السلطة والحكومة . بمعنى آخر أنه لم يتم تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة من الناحية العملية، وبقيت مفاتيح الوزارات من خلال وكلاء الوزارة والمدراء العامين وكذلك مفاتيح الأجهزة الأمنية من قبل قادة الأجهزة ، بقرارات من قبل قيادات سلطة فتح ، وكأن التغيير قد تم بصورة شكلية وليس في المضمون .

لقد أدت الحالة الناتجة عن عدم إقرار حركة فتح بتحولها إلى حزب للمعارضة وبالمقابل استعجال حركة حماس بالقيام بإدارة شؤون الحكم « السلطة » إلى خلق حالة من الاحتقان والتوتر وقد تزامن ذلك مع استمرارية حالة الفلتان الأمني في نفس الوقت .

سادت قناعة لدى قادة حركة حماس بضرورة تطبيق حقهم في الحكم خاصة بعد نتائج الانتخابات ،والتي كانت قد سبقتها نتائج الانتخابات للمجالس المحلية والتي فازت حركة حماس في معظمها [1] وبسبب عدم قدرة الوزراء الجدد بما في

(١) حسب نتائج الفرز المعتمدة من لجنة الانتخابات المركزية فقد فازت حركة حماس في ١٢ موقع ، وفتح ١١ موقع ، ومستقلين ب ٩ موزعين على كتل يسارية أو مستقلة في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع – وذلك في إطار الجولة الرابعة من الانتخابات المنعقدة بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ - لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين – إحصائيات ونتائج الانتخابات المحلية .

ذلك وزير الداخلية من إنفاذ قراراته التي كانت تصطدم بالمسئولين الإداريين والأمنيين التابعين لحركة فتح وللحكومة السابقة ، فقد قررت الحركة تشكيل ما عرف باسم «القوة التنفيذية» والتي كانت تخضع مباشرة لإمرة وزير الداخلية السابق الشهيد « سعيد صيام » [1].

لقد تم ذلك بعد أن فشلت عملية الاتفاق بين كل من الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء ، إسماعيل هنية ، في إطار ستمرارية الصراع والتناقض فيما يتعلق بالصلاحيات في سياق التفسيرات المختلفة للقانون الأساسي .

وقد بدا واضحاً أن الخلافات التي تحولت إلى حالة من الاحتقان والتوتر تدور تحت عنوان الصراع على السلطة ، حيث قدمت كتلة حركة حماس في الجلسة الأولى للمجلس التشريعي الجديد بإثارة قضية القرارات التي اتخذتها الجلسة الأخيرة للمجلس التشريعي السابق وذلك بخصوص التعيينات التي تمت لمؤيدي ومناصري الحركة وبعض الفصائل الأخرى المنضوية في إطار م. ت.ف. ، حيث اقترحت كتلة حماس إلغاء تلك القرارات ، كما أنها كانت تؤكد دائماً على صلاحيات رئاسة الوزراء في مواجهة صلاحيات الرئيس ، وخاصة في مجال الإشراف والسيطرة على الأجهزة الأمنية .

لقد برزت حدة الصراع على السلطة في قطاع غزة ،حيث قام رموز قادة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بقيادة حركة فتح بتدريب وتسليح عشرات العناصر وذلك في سياق الجهد التنسيقي مع الدوائر الدولية وخاصة الأمريكية "لتي كانت تتمتع بعلاقات قوية مع تلك الرموز وتراهن عليها في حسم وإنهاء الصراع مع حركة

(١) موقع المركز الفلسطيني للإعلام - « حوار مع سعيد صيام وزير الداخلية الفلسطيني » بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٦ .

حماس ضمن أدوات القوة ، وبالمقابل فإن حركة حماس والتي تميزت بوجود بنية تحتية وقاعدة تسليحية قوية من خلال «كتائب عز الدين القسام» والتي تبعها تشكيل «القوة التنفيذية» لاحقاً ، أصبحت معنية بتحصين نفسها وتمكين قدراتها لمواجهة أية مخاطر أو تحديات قادمة من قبل رموز الأجهزة الأمنية التابعة لحركة فتح .

بدأت عملية اختبار القوة بين الطرفين ، وقد استطاعت حركة حماس من تسجيل بعض الاختراقات والنقاط في مرمى شباك السلطة برئاسة حركة فتح عبر استهداف بعض العناصر القيادية من الأجهزة الأمنية والنجاح بتصفيتهم دون قدرة الطرف الآخر على تحقيق حالة من ردة الفعل ، حيث تجاوزت حركة حماس المرحلة التي كان بمقدور قادة الأجهزة الأمنية في فتح من السيطرة عليهم أو اعتقالهم ، كما كان في عام ١٩٩٦ ، والتي استفادت منها كثيراً حركة حماس على قاعدة زيادة قدراتها وتحصين ذاتها وعدم السماح بأية آلية للحد من تصاعد نفوذها الذي أخذ بالتزايد على ضوء حجم التضحيات التي قدمتها الحركة وخاصة بسبب الاستهداف من قبل الاحتلال عبر اغتيال وتصفية مجموعة من قادة ورموز الحركة أبرزهم : أحمد ياسين ، د. عبد العزيز الرنتيسي ، صلاح شحادة ، اسماعيل أبو شنب ... إلخ » ، الأمر الذي زاد من شعبية الحركة ، خاصة في ظل حجم العمليات الاستشهادية التي قامت بها الحركة إضافة إلى استمرارية إطلاق الصواريخ الأمر الذي ابرز الحركة في ذهن الجماهير بالطابع المقاوم والرافض لنهج التسوية ولسوء الأداء الإداري والمالي للسلطة بقيادة فتح بوصف الحركة « حماس » تعبيراً عن المقاومة والنقاء والإصلاح .

أدت استمرارية حالة الاحتقان والاقتتال المحدود الذي تم بين الفريقين (فتح وحماس) وكذلك استمرارية حالة الفلتان الأمني إلى تدخل المملكة العربية السعودية ، والتي استضافت قادة الفريقين في لقاء جمعهما في مكة ، وقد تم إبرام

اتفاق للمصالحة بين الطرفين بناءً على «وثيقة الوفاق الوطني» التي أخرجت من قادة القوى الوطنية والإسلامية في السجون الإسرائيلية والتي شكلت برنامجاً توافقياً بمثابة برنامج الحد الأدنى المتفق عليه .

لم يسعف «اتفاق مكة» والذي وقع في ٨/ ٢/ ٢٠٠٧ الحالة الوطنية الفلسطينية التي استمرت في التدهور والتراجع والنزف والاقتتال المحدود ، والذي كان يجري تطويقه بمساعدة «لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية» في قطاع غزة وفي مقدمة تلك القوى كل من حركتي «حماس» و«فتح» ، حيث لعبت تلك اللجنة دوراً في إطفاء العديد من الحرائق والتوترات في حينه .

إلا أن حجم الخلاف بدأ يتسع في إطار ازدواجية الحكم والتزاحم على الصلاحيات في تفسير متفاوت للقانون الأساسي، والذي أصبح يفسر سياسياً أكثر منه قانونياً ، وقد وصلت تراكمات حالة التنافس على السلطة في قطاع غزة إلى مرحلة قررت فيها حركة حماس أن تحسم هذا الخلاف على الصلاحيات القانونية والإدارية والأمنية والعملية عسكريًا والذي أسمته حركة فتح والرئيس عباس «الانقلاب العسكري» .

حيث استطاعت حركة حماس بالقوة من إنهاء سيطرة فتح على قطاع غزة والسيطرة على المقرات الأمنية والوزارية والإدارية المختلفة في القطاع في عملية انتهت بعد أربعة أيام حيث انتهت العملية في ١٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، حيث لم تظهر به القوى الأمنية التابعة لحركة فتح حلة من المقاومة الفاعلة باستثناءات قليلة ، الأمر الذي أدى إلى سيطرة حركة حماس بسهولة .

ولعل أسباب ذلك تكمن في سرعة وقوة التنظيم والتخطيط لدى حماس ، والخوف من قيام الطرف الآخر بمباغتتهم ، وبالتالي فقد قاموا بالضربة الاستباقية كما أن الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة الرئيس عباس كانت ضعيفة ومتآكلة،

ومهلهلة ، تنخرها الخلافات الداخلية والتنازع على الصلاحيات بين قادة الأجهزة الأمنية المختلفة والمتعددة في القطاع .

وعليه فإذا كانت حركة فتح قد أخطأت في عدم الإقرار العملي بمبدأ التداول السلمي للسلطة عبر عدم احترام نتائج الانتخابات وإرادة المواطن في صندوق الاقتراع ، فإن حركة حماس قد أخطأت في استخدام أدوات القوة والعنف كوسيلة لحسم التناقضات الداخلية ، خاصة أن الديمقراطية لا تقبل العنف وهي تعتمد فقط على آليات تحافظ على السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي أي عبر وسائل الحوار أو بالعودة إلى إرادة المواطن عبر تبكير موعد الانتخابات، أو باستخدام أطراف ثالثة سواءً وطنية أو عربية صديقة للتوسط بصورة تجنب استخدام لغة العنف والقوة .

شكلت مرحلة ما بعد الحسم « الانقلاب » العسكري الذي أقدمت عليه حركة حماس في قطاع غزة عنواناً جديداً في إطار بنية النظام السياسي قاعدته الانقسام السياسي والجغرافي الذي تم بين كل من الحركتين وبالتالي بين الضفة والقطاع .

لقد سارع الرئيس أبو مازن بإقالة[1] الحكومة التي يرأسها إسماعيل هنية وهي حكومة الوحدة الوطنية التي شاركت فيها معظم القوى السياسية الممثلة بالبرلمان وذلك على اثر توقيع «اتفاق مكة» ، علماً بأن هذه الحكومة وهي الحادية عشرة من حكومات السلطة الفلسطينية ، قد حوربت من قبل اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي ، والتي استمرت في وضع شروطها من أجل الاعتراف بها وهي ذات الشروط التي طلب من حركة حماس الاستجابة لها على ضوء فوزها وتشكيلها للحكومة العاشرة هذه الشروط التي تتضمن « الاعتراف بإسرائيل ، الاتفاقات

(١) المراسيم الصادرة عن الرئاسة الفلسطينية والقاضية بإقالة رئيس الحكومة إسماعيل هنية وإعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية – رام الله، ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧.

الموقعة مع السلطة ، ونبذ العنف » .

وعليه فقد استمرت عملية المقاطعة لحكومة الوحدة الوطنية والتي لم يعترف بها سوى دولتي قطر والنرويج ، علماً بأن برنامج الحكومة تضمن « احترام » الاتفاقات الموقعة بناءً على ما تم التوصل إليه في «اتفدق مكة» ، في إطار تمييز حركة حماس بين مصطلحي « الاحترام » و « الالتزام » ، أي أن الذي يحترم الاتفاقات لا يعنى أنه ملتزم بها بالضرورة وفق تفسير حركة حماس .

لقد تجلت عناوين الانقسام عبر قيام الرئيس أبى مازن بإقالة الحكومة برئاسة الأخ إسماعيل هنية وتشكيل حكومة تسيير أعمال برئاسة د. سلام فياض في الضفة الغربية ، كما وضع الرئيس عباس شروطاً لعودة الحوار مع حماس ، تجسد أهمها في اعتذار الحركة عما قامت به في غزة والعدول عنه بمعنى إنهاء سيطرتها على القطاع .

أصدرت الحكومة الجديدة برئاسة فياض سلسلة من التشريعات والقوانين التي كانت تستهدف حركة حماس سواءً تعلق ذلك بالجمعيات الأهلية والخيرية التابعة لحماس كما تم البدء في ظاهرة الاعتقال السياسي ، كما قامت حركة حماس في غزة بسلسلة من الإجراءات تضمنت السيطرة على مقرات تابعة لحركة فتح و م.ت . ف سواءً أكانت نقابات أو منظمات أهلية أو مقرات عامة ، أو محافظات ، كما حظرت الحق في التجمع السلمي لحركة فتح من خلال قمع الصلاة بالعراء ، وكذلك قمع المسيرة التي قامت بها حركة فتح وباقي فصائل م .ت . ف في ذكرى استشهاد الرئيس الراحل عرفات في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ ، كما بدأت ظاهرة الاستجوابات والاعتقالات السياسية لقادة ورموز حركة فتح أيضاً .

وعليه فإن سجل حقوق الإنسان شهد حالة من التراجع والتدهور في كل من القطاع والضفة بسبب الانقسام السياسي ورغبة كل طرف على حدة في استمرارية

سيطرته وخوفه من وجود أية آليات أو قوى قد تهدد « حكمه » .

لقد بات واضحاً إصرار حركة حماس على التمسك بالسلطة بعد الحسم « الانقلاب » العسكري الذي تم في قطاع غزة في منتصف حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، وانتقالها من الفعل المقاوم والكفاحي عبر إطلاق الصواريخ ومواجهة قوات الاحتلال حين التوغل بالقطاع إلى مرحلة إدارة شؤون السلطة « الحكم » في القطاع وذلك عبر السيطرة على المقرات الأمنية والبنى الإدارية وكذلك الجهاز القضائي .

قامت منظمات حقوق الإنسان بانتقاد سلطة حماس حينما سيطرت على الجهاز القضائي وقامت بإقالة النائب العام ومجلس القضاء الأعلى واستبدالها بنائب وهيئة قضائية عليا « مجلس العدل الأعلى » تابعاً لحركة حماس ، وحكومتها وقد عبرت تلك المنظمات عن موقفها من خلال مؤتمر صحفي عقد في مدينة غزة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ مؤكدين على عدم شرعية الخطوة التي قامت بها سلطة حماس ومشددين على أهمية احترام مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء وتحييده عن المنازعات الحزبية والفئوية[١] .

وفي نفس الوقت أشارت منظمات حقوق الإنسان إلى أن قطاع غزة أصبح يشهد حالة من الاستقرار الأمني الملموس ، حيث انتهاء ظاهرة الفلتان الأمني التي كانت سائدة الأمر الذي أدى إلى راحة المواطن وضمان أمنه الشخصي الذي كان يتعرض للخطر جراء الحالة السابقة من الفلتان .

(٢٤) تم عقد مؤتمر في وكالة رامتان للأنباء / غزة شارك فيه كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان . أ. راجي الصوراني ، ومركز الميزان أ. عصام يونس ، ومؤسسة الضمير أ. خليل أبو شمالة بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٧.